الأمم المتحدة

A/HRC/16/77

الجمعية العامة

Distr.: General
3 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البندان ٢ و٨ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

الإجراءات التي تتبعها حالياً لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في اعتماد هذه المؤسسات امتثالاً لمبادئ باريس

تقرير الأمين العام* **

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجال النظر في طلبات الاعتماد واستعراضها، وإجراء استعراضات لطلبات الاعتماد وإعادة الاعتماد الخاصة بمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مفصلة عن إعداد اللجنة الفرعية لملاحظات عامة ترمي إلى تحقيق عملية اعتماد واستعراض أشد صرامة ولكنها في الوقت نفسه أكثر إنصافاً وشفافية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

** يعمم مرفق هذه الوثيقة كما ورد وباللغة التي قُدّم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
ثانياً –	تحسين إجراءات الاعتماد الخاصة بلجنة التنسيق الدولية	٥-١٢	٤
ثالثاً –	إجراءات الاعتماد في عام ٢٠١٠	١٣-١٧	٧
رابعاً –	ملاحظات عامة	١٨-٢٠	٨
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٢١-٢٦	٩

page

Annex

Chart of the status of national institutions accredited by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights 11

أولاً – مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢، الذي قرر فيه المجلس أن يطلب إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة. وسبق أن فسرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقرر ١٠٢/٢ بأنه يُبقي على التقارير التي كانت تقدمها لجنة حقوق الإنسان سابقاً ويحدد دورة سنوية لتقديمها. وحتى وقت قريب، اعتُبر أن هذا التفسير قد لقي موافقة ضمنية من الدول الأعضاء. غير أن ثمة اعتراضاً رسمياً سجل في عام ٢٠١٠ وإن كان في سياق تقرير آخر استند أيضاً إلى المقرر ١٠٢/٢ كأساس لتقديم التقارير السنوية. ولذلك فقد أعادت المفوضية النظر في المقرر المذكور وخلصت إلى أن مجلس حقوق الإنسان كان يسعى من خلاله إلى سد ثغرة تقنية بضمان تمديد فترة تقديم التقارير التي كان يُعتبر أن من المقرر تقديمها إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان لمدة عام واحد، بحيث يجري تقديمها إلى الدورة الموضوعية التالية لمجلس حقوق الإنسان. وحيث انتهت الفترة الانتقالية المذكورة، وبوجود الاعتراض المسجل رسمياً في الوقت الحالي على تفسير المفوضية السابق للدورة السنوية لتقديم التقارير، فإن على مجلس حقوق الإنسان، إذا كان يرغب في استمرار تقديم هذه التقارير، أن يصدر قراراً أو مقرراً جديداً بشأن هذه المسألة.

٢- ويعرض هذا التقرير بإيجاز التقدم المحرز منذ تقديم التقرير الأخير عن اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (A/HRC/13/45) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٠. وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/HRC/16/76)، الذي يتضمن، في ما يتضمنه، معلومات عن أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان الرامية إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، وعن التدابير المتخذة في هذا الصدد من جانب الحكومات والمؤسسات المذكورة، وتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٣- وتتمثل ولاية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في استعراض وتحليل طلبات الاعتماد وفي تقديم توصيات إلى أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية بشأن امتثال مقدمي الطلبات للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وتضم اللجنة الفرعية ممثلين لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان واحدة معتمدة من الفئة " ألف" عن كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الأربع للجنة التنسيق الوطنية وهي: أفريقيا والأمريكتان وآسيا – المحيط الهادئ وأوروبا. وتعيّن المجموعات الإقليمية أعضاء اللجنة الفرعية لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتعين اللجنة الفرعية بتوافق الآراء أحد أعضائها رئيساً لها لفترة سنة قابلة للتجديد.

وفي الوقت الحالي، يتألف الأعضاء من ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لكندا، وتوغو وجمهورية كوريا، وألمانيا. والمفوضية هي مراقب دائم في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وتضطلع بدور الأمانة لها.

٤- ويرد في مرفق هذه الوثيقة الجدول الذي يبين حالة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ثانياً - تحسين إجراءات الاعتماد الخاصة بلجنة التنسيق الدولية

٥- إن إجراءات الاعتماد التي تضطلع بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، هي إجراءات دينامية، وقد ازدادت مع مرور السنوات صرامة وإنصافاً وشفافية. واستهلت لجنة التنسيق الدولية، في دورتها السابعة عشرة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عملية تنقيح للإجراءات المتبعة في اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأعد فريق عامل مكون من أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ورقة مناقشة عن هذا الموضوع. وبحثت ورقة المناقشة ثلاثة مجالات هي: (أ) تكوين اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ودورها ومسؤولياتها؛ (ب) إجراءات الاعتماد؛ (ج) موضوع المعايير أو القواعد الدنيا المحددة للاعتماد. وقُدمت الورقة إلى لجنة التنسيق الدولية في دورتيها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة. وقد أعدت ورقة مقرر، وهي ورقة قُدمت واعتُمدت في الدورة العشرين للجنة التنسيق الدولية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٦- وتؤدي إجراءات الاعتماد دوراً هاماً في تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفي تعزيز أدائها أثناء الاضطلاع بولايتها. ومن هذا المنطلق، اتخذت لجنة التنسيق الدولية عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين الإجراءات التي تتبعها في الاعتماد كالتالي:

(أ) إدراج إجراء طعن في إجراءات الاعتماد من شأنه أن يكفل إضفاء مزيد من الشفافية ومراعاة القواعد الواجبة بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يُعتبر أنها لا تمتثل لمبادئ باريس؛

(ب) إجراء استعراض أشد صرامة. وفي هذا الخصوص، يستند استعراض اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد إلى جميع الأدلة الوثائقية التي توفرها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المقدمة للطلب، بما في ذلك بيانات الامتثال لمبادئ باريس؛

(ج) إصدار اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد توصيات أكثر تركيزاً لكل مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (سواء أكانت من الفئة ألف أو باء أو جيم) لضمان الامتثال التام لمبادئ باريس حتى قبل انقضاء فترة السنوات الخمس المحددة لاستعراض الاعتمادات؛

(د) نشر توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على نطاق أوسع في صفوف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لضمان أن تؤدي هذه المؤسسات والجهات دوراً مبادِراً في سياق إجراءات المتابعة من جانب الأمم المتحدة أو هيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتُنشر تقارير اللجنة الفرعية أيضاً على الإنترنت (www.nhri.net/default.asp?PID=607&DID=0).

٧- وبمقتضى المادة ٧ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، فإن إحدى الوظائف التي تضطلع بها اللجنة هي التشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها بما يتسق مع مبادئ باريس. وفي هذا الخصوص، تواصل لجنة التنسيق الوطنية إيلاء أهمية قصوى لإجراءات الاعتماد كما يظهر في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي اعتمدتها بتوافق الآراء في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. ووفقاً للخطة الاستراتيجية، فإن الهدف الاستراتيجي الأول يتمثل في الحفاظ على إجراءات الاعتماد وتعزيزها عن طريق ما يلي: إعداد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أفضل للاستعراض الذي تجريه اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وتكييف توصيات اللجنة الفرعية مع مؤسسات وطنية محددة لحقوق الإنسان ووضعها في سياقها، وتعزيز شفافية عملية الاعتماد، وتحسين إمكانية وصول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية والمجتمع المدني إلى إجراءات عملية الاعتماد التي تضعها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

٨- ووفقاً لإجراءات الاعتماد المنصوص عليها في المادة ١٢ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، فإنه عندما تتوصل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد إلى قرار اعتماد، يُعتبر ذلك القرار توصية بشأن فئة الاعتماد، ويعود القرار الأخير بشأنه إلى مكتب لجنة التنسيق الدولية بعد إتمام الإجراءات التالية:

(أ) تُحال توصية اللجنة الفرعية أولاً إلى الجهة مقدمة الطلب؛

(ب) يجوز للجهة مقدمة الطلب الطعن في التوصية عن طريق تقديم طعن مكتوب إلى رئيس لجنة التنسيق الدولية بواسطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوصفها أمانة للجنة التنسيق الدولية في مهلة لا تتعدى ٢٨ يوماً ابتداءً من تاريخ استلام التوصية؛

(ج) تُحال التوصية بعد ذلك إلى أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية لاتخاذ قرار بشأنها. وإذا استُلم طعن من الجهة مقدمة الطلب، يحال ذلك الطعن إلى أعضاء المكتب، مشفوعاً بجميع المواد ذات الصلة التي تم استلامها فيما يتعلق بكل من الطلب والطعن؛

(د) يحق لأي عضو من أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية إذا لم يوافق على التوصية أن يُخطر رئيس اللجنة الفرعية وأمانة لجنة التنسيق الدولية بذلك في مهلة لا تتعدى ٢٠ يوماً ابتداءً من تاريخ استلامها. وتُخطر الأمانة فوراً جميع أعضاء المكتب بالطعن المقدم وتقدم جميع المعلومات الضرورية لتوضيحه. وإذا أخطر أربعة أعضاء على الأقل

من أعضاء المكتب من مجموعات إقليمية لا تقل عن اثنتين الأمانة خلال ٢٠ يوماً من استلام تلك المعلومات بأن لديهم اعتراضاً مماثلاً، تحال التوصية إلى الاجتماع التالي الذي يعقده المكتب من أجل اتخاذ قرار بشأنها؛

(هـ) يُعتبر أن المكتب قد أقر التوصية إذا لم يعترض عليها أربعة أعضاء على الأقل من مجموعتين إقليميتين أو أكثر في مهلة لا تتعدى ٢٠ يوماً من تاريخ استلامها؛

(و) يُعتبر قرار المكتب بشأن الاعتماد نهائياً.

٩- ووفقاً للنظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، فإن تصنيفات الاعتماد هي التالية:

الفئة ألف: الامتثال لمبادئ باريس؛

الفئة باء: عدم الامتثال التام لمبادئ باريس أو عدم كفاية المعلومات المقدمة لاتخاذ قرار؛

الفئة جيم: عدم الامتثال لمبادئ باريس.

١٠- ويدرج النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد كمرفق للنظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (المادة ٥٩). وقد وضعت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوصفها الأمانة للجنة التنسيق الدولية خلاصة تتضمن مقتطفات من النظام الأساسي تتصل بإجراءات الاعتماد، أي فيما يتعلق بالنظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، والملاحظات العامة، وأساليب العمل، والمبادئ التوجيهية لطلبات الحصول على الاعتماد، ونموذج بيانات الامتثال، ومبادئ باريس. وقد قدمت الخلاصة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أثناء الدورة الأخيرة المعقودة في آذار/مارس - نيسان/أبريل.

١١- وواصلت اللجنة الفرعية تلقي معلومات من منظمات المجتمع المدني عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي استعرضتها في دورتيها الأخيرتين المعقودتين في آذار/مارس - نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتقوم الأمانة بإعداد موجزات لجميع المراسلات وتطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الصلة عليها قبل قيام اللجنة الفرعية باستعراض الطلبات التي تقدمها هذه المؤسسات. ولكل مؤسسة أن تبدي تعليقاتها على هذه الموجزات في مهلة لا تتعدى أسبوعاً واحداً. وفيما بعد، تُرسل جميع الموجزات والتعليقات إلى أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، ويتم نشرها على الإنترنت (www.nhri.net/default.asp?PID=607&DID=0) بعد اعتماد مكتب لجنة التنسيق الدولية لتوصيات اللجنة الفرعية.

١٢- وفي عام ٢٠١٠، كثّفت اللجنة الفرعية جهودها لإشراك لجان التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إجراءات الاعتماد. ودُعيت كل لجنة من لجان المناطق الأربع للجنة التنسيق الدولية إلى المشاركة بصفة مراقب في دورات اللجنة الفرعية. ورحبت

اللجنة الفرعية بحضور ممثلين للمشاركة في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر عن أمانة شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، وعن أمانة منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وعن لجنة التنسيق الأوروبية، وممثل للجنة التنسيق الدولية في جنيف فضلاً عن حضور ممثل شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للأمريكتين.

ثالثاً – إجراءات الاعتماد في عام ٢٠١٠

١٣- هناك اهتمام متزايد بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها بما يتمشى مع مبادئ باريس، وقد ارتفع عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي منحت اعتماداً من الفئة ألف في عام ٢٠١٠. واعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٦٤ اعترافاً أكبر بإجراءات الاعتماد التي اتخذتها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بتشجيعها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها مؤسسات أمين المظالم، على أن تسعى إلى الحصول على مركز الاعتماد عن طريق لجنة التنسيق الدولية.

١٤- وفي عام ٢٠١٠، نظرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في ثلاثة طلبات جديدة للحصول على اعتماد قدمتها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الكونغو واسكتلندا وصربيا. وقد منحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الكونغو اعتماداً من الفئة "باء". ومنحت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان والمدافع عن المواطنين في جمهورية صربيا اعتماداً من الفئة "ألف".

١٥- واستعرضت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد حالة اعتماد (استعراضات إعادة الاعتماد) ١٢ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من بلجيكا وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك والجزائر وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا[١] والكاميرون وملديف والنمسا ونيجيريا وهولندا، وتمت ترقية اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون إلى الفئة "ألف". وأُعيد اعتماد أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك إلى الفئة "ألف". ونالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الجزائر، ومكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في سلوفينيا، ولجنة المساواة في المعاملة في هولندا، ومركز تكافؤ الفرص ومناهضة العنصرية في بلجيكا، ولجنة حقوق الإنسان في ملديف، اعتماداً من الفئة "باء". وخُفّض اعتماد اللجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية في سويسرا إلى الفئة "جيم". وأُجلت قرارات الاعتماد المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو وسلوفاكيا ونيجيريا والنمسا إلى الدورة المقبلة للجنة الفرعية.

١٦- وأجرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أيضاً استعراضات خاصة لمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من أذربيجان والأردن والسنغال وقطر ولكسمبرغ وماليزيا والمغرب

(١) Commission Fédérale contre le Racisme (اللجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية).

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ونيبال وهندوراس واليونان. وأُجلت القرارات المتعلقة باعتماد منظمات وطنية لحقوق الإنسان من أذربيجان والسنغال إلى الدورة المقبلة للجنة الفرعية. واحتفظت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن وقطر ولكسمبرغ وماليزيا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية واليونان بفئتها "ألف". وأوصي بخفض اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال وهندوراس إلى الفئة "باء".

١٧- وأصدرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أثناء دروتيها الأخيرتين توصيات وضعت خصيصاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي خضعت للاستعراض. ومن التوصيات المتكررة تأكيد أهمية تخصيص تمويل كاف للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان اضطلاع هذه المؤسسات بولايتها بفعالية. وكررت اللجنة الفرعية أيضاً تأكيدها أن عملية اختيار الأعضاء وتعيينهم ينبغي أن تتسم بالانفتاح والشفافية وأن تشارك فيها جميع العناصر الفاعلة الوطنية. وأكدت اللجنة الفرعية ضرورة تعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لضمان استقلالية المؤسسة الوطنية وتعدديتها.

رابعاً - ملاحظات عامة

١٨- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وضعت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ملاحظات عامة تتعلق بالاعتماد[٢]. وقد أُعدت هذه الأدوات التفسيرية بشأن قضايا عامة أو هامة تتعلق بمبادئ باريس والغرض منها أن تكون بمثابة إرشادات للجنة الفرعية بشأن إجراءات الاعتماد وتنفيذ مبادئ باريس. ومثلما يظهر من ورقة المقرر التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية في دورتها العشرين، يمكن استخدام الملاحظات العامة، للأغراض التالية:

(أ) توجيه المؤسسات لدى قيامها بوضع الإجراءات والآليات الخاصة بها، من أجل ضمان الامتثال لمبادئ باريس؛

(ب) إقناع حكومات البلدان بتناول ومعالجة المسائل المتعلقة بامتثال مؤسسة من المؤسسات للمعايير المبينة في الملاحظات العامة؛

(ج) توجيه اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في اتخاذ قراراتها بشأن طلبات الاعتماد الجديدة وطلبات إعادة الاعتماد أو الاستعراضات الخاصة.

١٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدم مكتب لجنة التنسيق الدولية اقتراحات ترمي إلى تحسين إعداد الملاحظات العامة المتعلقة بالاعتماد واستخدامها. وقررت اللجنة الفرعية

(٢) للاطلاع على قائمة الملاحظات العامة التي وضعتها اللجنة الفرعية حتى عام ٢٠٠٩، انظر المرفق الرابع للوثيقة A/HRC/13/45.

المعنية بالاعتماد في دورتها المعقودة في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٠ الشروع في استعراض للملاحظات العامة القائمة. وأجريت مشاورة بشأن الملاحظات العامة مع أعضاء لجنة التنسيق الدولية، وسيقدم مشروع مقرر بشأن الاستعراض في الدورة السنوية للجنة التنسيق الدولية التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١١.

٢٠- وتنظر اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد حالياً في وضع ملاحظات عامة تتعلق بما يلي:

- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل بمثابة آليات وطنية للرصد والوقاية
- الاختصاصات شبه القضائية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٢١- هناك جهات مطلعة صاحبة مصلحة، مثل هيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، شاركت بنشاط أكبر في إجراءات الاعتماد وهو ما زاد بدرجة كبيرة من شفافية الإجراءات.

٢٢- وأصدرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد توصيات موضوعة خصيصاً لهذا الغرض على أساس استعراضات طلبات الاعتماد المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وطُلب إلى الدول والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، أن تضم جهودها وأن تتابع توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الامتثال التام لمبادئ باريس، على كل من مستوى القانون والممارسة.

٢٣- وقد أكدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد الحاجة إلى أن تخصص الدول موارد كافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان اضطلاعها بولايتها بفعالية. وفي هذا الخصوص، تُشجع الدول على تخصيص اعتمادات مالية كافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأداء المهام المحددة في ولايتها.

٢٤- ولا تزال اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد تعلق أهمية كبيرة على ضرورة أن تتسم عملية تعيين أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالشفافية والانفتاح مع المشاركة الواسعة لجميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني. وتمثل هذه العملية ضماناً أساسياً لاستقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتنوعها وإمكانية الوصول إليها.

٢٥- ويمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني صلة وصل فعلية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأفراد والفئات الضعيفة. وتُشجع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على

إقامة علاقات تعاون أكثر منهجية مع منظمات المجتمع المدني. وتُشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنفيذ توصية اللجنة الفرعية بإقامة علاقات تعاون وثيقة مع المجتمع المدني أثناء اضطلاعها بولايتها.

٢٦- ويمثل استعراض الملاحظات العامة القائمة مبادرة هامة لأن هذه الملاحظات تشكل أداة تفسيرية إضافية وتدريجية لمبادئ باريس. ويُشجع أيضاً على وضع ملاحظات عامة إضافية تتعلق بجملة أمور منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل كآليات وطنية للرصد والوقاية، وبالاختصاصات شبه القضائية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبتقييم أداء هذه المؤسسات.

Annex

Chart of the status of national institutions accredited by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights

Accreditation status as of December 2010

In accordance with the principles relating to the status of national institutions for the promotion and protection of human rights (Paris Principles) and the Statute of the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights, the following classifications for accreditation are used by the International Coordinating Committee:

A: Compliance with the Paris Principles;

B: Not fully in compliance with the Paris Principles;

C: Non-compliance with the Paris Principles;

A(R): This category (accreditation with reserve) was granted where insufficient documentation was submitted to confer A status; it is no longer in use by the International Coordinating Committee. It is maintained only for those NHRIs which were accredited with this status before April 2008.

"A" status institutions

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Asia and the Pacific		
Afghanistan: Independent Human Rights Commission	A	October 2007 Placed under review November 2008 – A
Australia: Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission	A	1999 October 2006
India: National Human Rights Commission	A	1999 October 2006
Indonesia: National Human Rights Commission	A	2000 March 2007
Jordan: National Centre for Human Rights	A	April 2006 March 2007 October 2007 October 2010

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Malaysia: Human Rights Commission of Malaysia (SUHAKAM)	A (see SCA report Nov. 2009)	2002 April 2008 Will be reviewed in second half of 2009 To be reviewed at the Subcommittee on Accreditation (SCA) second session of 2010 October 2010-A
Mongolia: National Human Rights Commission of Mongolia	A	2002 – A(R) 2003 November 2008
Nepal: National Human Rights Commission of Nepal	A	2001 – A(R) 2002 – A Special review started in April 2006; Under review in March 2007 October 2007 Nov 2008 – A (to be reviewed in second half of 2009) In 2009 deferred to first session of 2010 March 2010: recommended to be accredited with B
New Zealand: Human Rights Commission	A	1999 October 2006
Occupied Palestinian Territory: The Independent Commission for Citizen's Rights	A	2005 – A(R) March 2009 – A
Philippines: Commission on Human Rights	A	1999 March 2007 October 2007
Qatar: National Committee for Human Rights	A	October 2006 (B) November 2008: deferral to March 2009 March 2009 – A, Under review in 2010 (first session) March 2010: deferral to October 2010 October 2010 -A
Republic of Korea: National Human Rights Commission	A	2004 November 2008
Timor-Leste: Provedoria for Human Rights and Justice	A	April 2008
Thailand: National Human Rights Commission	A	2004 November 2008

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Africa		
Cameroon: National Commission on Human Rights and Freedoms	A	1999 – A October 2006 – B March 2010 - A
Egypt: National Council for Human Rights	A	April 2006 – B October 2006
Ghana: Commission on Human Rights and Administrative Justice	A	2001 November 2008
Kenya: Kenya National Commission on Human Rights	A	2005 November 2008
Malawi: Malawi Human Rights Commission	A	2000 March 2007
Mauritius: Commission Nationale des Droits de l'Homme	A	2002 April 2008
Morocco: Conseil Consultatif des Droits de l'Homme	A	1999 – A(R) 2001 October 2007 Will be reviewed in October 2010 October 2010 – A Will be reviewed in second half of 2012
Namibia: Office of the Ombudsman	A	2003 A(R) April 2006
Rwanda: National Commission for Human Rights	A	2001 October 2007
Senegal: Comité Sénégalais des Droits de l'Homme	A	2000 October 2007 Will be reviewed in October 2010 Will be reviewed in March 2011
South Africa: South African Human Rights Commission	A	1999 – A(R) 2000 October 2007
Togo: Commission Nationale des Droits de l'Homme	A	1999 – A(R) 2000 October 2007
Uganda: Uganda Human Rights Commission	A	2000 – A(R) 2001 April 2008
United Republic of Tanzania: National Human Rights Commission	A	2003 – A(R) 2005 – A(R) October 2006

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Zambia: Zambian Human Rights Commission	A	2003 A(R) October 2006
The Americas		
Argentina: Defensoría del Pueblo de la Nación	A	1999 October 2006
Bolivia (Plurinational State of): Defensor del Pueblo	A	1999 – B 2000 March 2007
Canada: Canadian Human Rights Commission	A	1999 October 2006
Colombia: Defensoría del Pueblo	A	2001 October 2007
Costa Rica: Defensoría de los Habitantes	A	1999 October 2006
Ecuador: Defensor del Pueblo de Ecuador	A	1999 – A(R) 2002 April 2008 2009
El Salvador: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
Guatemala: Procuraduría de los Derechos Humanos de Guatemala	A	1999 – B 2000 – A(R) 2002 April 2008
Honduras: Comisionado Nacional de los Derechos Humanos	A	2000 October 2007 Placed under special review for October 2010 October 2010: recommended to be accredited with B
Mexico: Comisión Nacional de los Derechos Humanos	A	1999 Oct 2006
Nicaragua: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
Panama: Defensoría del Pueblo	A	1999 October 2006
Paraguay: Defensoría del Pueblo	A	2003 November 2008
Peru: Defensoría del Pueblo	A	1999 March 2007

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Venezuela (Bolivarian Republic of): Defensoría del Pueblo	A	2002 April 2008
Europe		
Albania: Republic of Albania People's Advocate	A	2003 – A(R) 2004 November 2008
Armenia: Human Rights Defender of the Republic of Armenia	A	April 2006 – A(R) October 2006
Azerbaijan: Human Rights Commissioner (Ombudsman)	A	October 2006 Placed under special review for October 2010 October 2010: deferral of review to May 2011
Bosnia and Herzegovina: Human Rights Ombudsman of Bosnia and Herzegovina	A (see SCA report Nov. 2009)	2001 – A(R) 2002 – A(R) 2003 – A(R) 2004 November 2008: deferral of review to October/November 2009 Placed under review – November 2009 October 2010 – A Will be reviewed in the second half of 2012
Croatia: Ombudsman of the Republic of Croatia	A	April 2008
Denmark: Danish Institute for Human Rights	A	1999 – B 2001 October 2007
France: Commission Nationale Consultative des Droits de l'Homme	A	1999 October 2006 review deferred to October 2007 October 2007
Georgia: Public Defender's Office	A	October 2007
Germany: Deutsches Institut für Menschenrechte	A	2001 – A(R) 2002 – A(R) 2003 November 2008
Great Britain: Equality and Human Rights Commission	A	November 2008 Placed under special review for October 2010 October 2010 - A

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Greece: National Commission for Human Rights	A	2000 – A(R) 2001 October 2007 Reviewed November 2009 A status maintained – November 2009 March 2010
Ireland: Irish Human Rights Commission	A	2002 – A(R) 2003 – A(R) 2004 November 2008
Luxembourg: Commission Consultative des Droits de l'Homme du Grand-Duché de Luxembourg	A (see SCA report March 2009)	2001 – A(R) 2002 Reviewed in November 2009 To be reviewed in October/November 2010 October 2010 - A
Norway: Centre for Human Rights	A	2003 A(R) 2004 A(R) 2005 A(R) April 2006
Northern Ireland (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland): Northern Ireland Human Rights Commission	A	2001 – B April 2006 – B October 2006
Poland: Commissioner for Civil Rights Protection	A	1999 October 2007
Portugal: Provedor de Justiça	A	1999 October 2007
Russian Federation: Commissioner for Human Rights in the Russian Federation	A	2000 – B 2001 – B November 2008
Scotland: Scottish Human Rights Commission	A	Nov. 2009: deferral to March 2010 March 2010
Serbia: Protector of Citizens of the Republic of Serbia	A	March 2010
Spain: El Defensor del Pueblo	A	2000 October 2007
Ukraine: Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights	A	2008 – B March 2009 – A

"B" status institutions

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Asia and the Pacific		
Sri Lanka: Human Rights Commission of Sri Lanka	B	2000 A status placed under review March 2007 October 2007 Reviewed in March 2009
Maldives: Human Rights Commission	B	April 2008 March 2010
Africa		
Algeria: Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	2000 – A(R) 2002 – A(R) 2003 – A Placed under review – April 2008 2009 – B March 2010: deferral to October 2010 October 2010 – B
Burkina Faso: Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	2002 – A(R) 2003 – A(R) 2005 (B) April 2006, March 2007 Will be reviewed in May 2011
Chad: Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	2000 – A(R) 2001 – A(R) 2003 – A(R) November 2009 – (B)
Congo : Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	October 2010
Mauritania: Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	November 2009
Nigeria: Nigerian Human Rights Commission	B	1999 – A(R) 2000 – A October 2006 (special review) Placed under review March 2007 October 2007 October 2010: deferral to May 2011
Tunisia: Comité Supérieur des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales	B	November 2009
Europe		
Austria: The Austrian Ombudsman Board	B	2000 Will be reviewed in May 2011

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Belgium: The Centre for Equal Opportunities and Opposition to Racism	B	1999 March 2010
Republic of Moldova: Human Rights Centre of Moldova	B	November 2009
Netherlands: Equal Treatment Commission of the Netherlands	B	1999 – B 2004 March 2010
Slovakia: National Centre for Human Rights	B	2002 – C October 2007 October 2010: deferral to May 2011
Slovenia: Human Rights Ombudsman of Slovenia	B	2000 March 2010

"C" status institutions

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Africa		
Benin: Commission Béninoise des Droits de l'Homme	C	2002
Madagascar: Commission Nationale des Droits de l'Homme de Madagascar	C	2000 – A(R) 2002 – A(R) 2003 – A(R) April 2006 – status withdrawn October 2006
Americas		
Antigua and Barbuda: Office of the Ombudsman	C	2001
Barbados: Office of the Ombudsman	C	2001
Puerto Rico (United States of America): Oficina del Procurador del Ciudadano del Estado Libre Asociado de Puerto Rico	C	March 2007
Asia and the Pacific		
Hong Kong Special Administrative Region of China: Hong Kong Equal Opportunities Commission	C	2000
Iran (Islamic Republic of): Commission Islamique des Droits de l'Homme	C	2000

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Europe		
Romania: Romanian Institute for Human Rights	C	March 2007
Switzerland: Commission Fédérale pour les Questions Féminines (CFQF)	C	March 2009
Switzerland: Federal Commission against Racism (FCR)	C	1998 – B March 2010

Suspended institutions

National institution	*Status*	*Year reviewed*
Africa		
Niger: Commission Nationale des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales	Removed Note : The CNDHLF was dissolved in February 2010	March 2010: The CNDHLF was removed as per its dissolution in February 2010
Americas		
Asia and the Pacific		
Fiji: Fiji Human Rights Commission	Suspended Note: Fiji resigned from the International Coordinating Committee on 2 April 2007	2000 Accreditation suspended in March 2007 for review in October 2007 Commission resigned from the International Coordinating Committee 2 April 2007
Europe		
Sweden: Equal Opportunities Ombudsman	Accreditation Status lapsed due to merging of institutions into one NHRI, effective 1 January 2009	1999 – A Requested a deferral in October 2007